

العمّلات الرقمية والقانون العام:
التاريخ والإطار
الدستوري والطبيعة
الثورية للمال
كتاب يستكشف
عالم الرقمنة

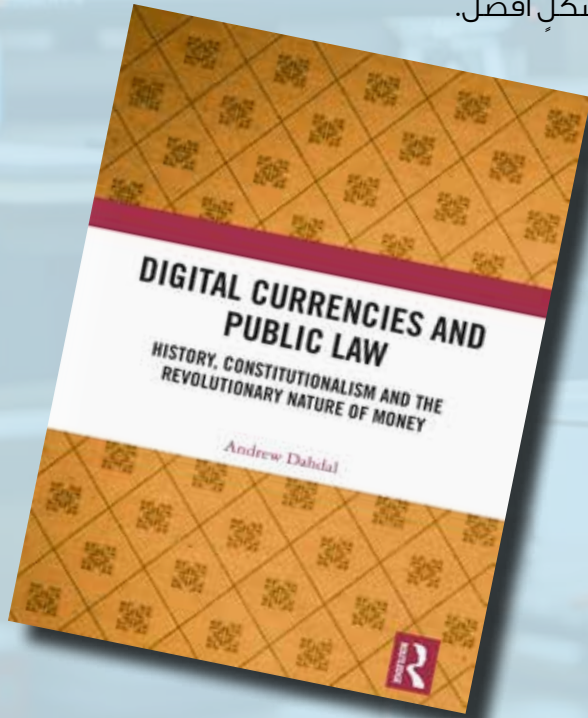


د. أندرو مازن داهدل
العميد المساعد للشؤون الأكاديمية بالإنباء،
كلية القانون - جامعة قطر

استكشاف تاريخ التغيرات النقدية عبر الحضارات المختلفة، يحدد هذا الكتاب الضغوط والقوى التي ستشكل مستقبل المجتمعات والحكومات في العصر الرقمي.

وخلال العقد السابق، برزت العملات الرقمية بوضوح في جميع المناقشات تقريبًا التي دارت حول الرقمنة الاقتصادية. وصارت العملات الرقمية تتحدى الفئات القانونية وتختبرها. فعلى سبيل المثال، تعيّن تعديل القوانين المتعلقة بالملكية والعقود والجرّام والضرائب بهدف مواجهة التحديات الفريدة للعملات والأصول الرقمية.

ومن المجالات القانونية التي لم تخضع لدراسة كافية في ضوء تطوّرات العملات الرقمية هي القانون الدستوري، أو العلاقة القانونية بين المجتمعات والدولة. وفي حين يُعنى "القانون الخاص" بمجال الأعمال والتجارة، يجب النظر إلى العملات الرقمية بعين "القانون العام". ويقدم هذا الكتاب إطار عمل لأساتذة القانون الدستوري بغرض فهم المناقشات الخاصة بالعملات الرقمية والمشاركة بها. ويعد هذا الكتاب نقطة انطلاق كذلك للأساتذة الآخرين من جميع التخصصات الذين يسعون إلى فهم العملات الرقمية ودلالة نموها بشكل أفضل.



يوصف المال أحيانًا بأنه "تقنية اجتماعية"، على الرغم من كونه أكثر من مجرد أداة للتداول وعقد الصفقات. وعبر التاريخ، شكّل المال العلاقات بين الحكومات والمجتمعات التي تحكمها. ويتمثل الدرس المستفاد من التاريخ في أن تغيّر الطبيعة أو المال قد يُغيّر أيضًا التوازن الدستوري في المجتمع. وكما يتسنى فهم ماهية هذه التغييرات وكيفيةها، يتعين فهم فكرة المال ويجب كذلك استكشاف هذه الأنماط الجديدة للعملات الرقمية.

وقد قدّم بالفعل عدد كبير من صنّاع السياسات حول العالم (أو أنهم بصدد تقديم) مجموعة من القوانين التي تُعنى بالتعامل مع العملات والأصول الرقمية. ومن الأسئلة التمهيديّة المهمة في هذا الصدد: ما الذي يتم تنظيمه تحديدًا؟ وما هي الأهداف النهائية المرجوة من هذه التشريعات؟

وهناك العديد من أنواع العملات الرقمية المختلفة بداية بعملة "البيتكوين" الشهيرة وحتى بما يعرف بـ "العملات المستقرة" مرورًا بالعملات الرقمية التي يمكن وصفها ببساطة كعمليات احتيالية، وتصف العديد من المصطلحات هذه الظاهرة ومنها على سبيل المثال لا الحصر "المال الرقمي" و"الأصول الرقمية" و"الرموز الرقمية" و"العملات المشفرة". ويتسبب هذا الغموض في بعض الأحيان في إحجام الأفراد عن طرح الأسئلة أو الانخراط في مناقشات مجدية تستهدف التعريف الفعلي للعملات الرقمية ناهيك عن دلالتها للمجتمع ككل. كما أن هناك العديد من الدوافع جبال منع هذه الأنشطة أو السماح بها أو تنظيمها. وقد يرى البعض أن الهدف الأسمى هو حماية الأفراد أو الاقتصاد من العمليات الاحتيالية والتصرفات غير المشروعة، بينما يرى آخرون أن تشجيع الابتكار الاقتصادي والتقني هدف واقعي. وأيًا كان الدافع، لم ينظر الكثير من الأفراد في التداعيات الأكبر لتغير طبيعة المال على أداء الحكومات والمجتمعات. ويُشير هذا الكتاب إلى أن التداعيات الأكبر لتغير طبيعة المال تتجاوز المجال الاقتصادي بكثير، بل تنطوي على جانب اجتماعي وسياسي وحتى فلسفي. ومن خلال

الدينية عوضاً عن مجرد التركيز على القانون والتقنية والاقتصاد. وبالنظر إلى أهمية تطورات العُملة الرقمية والإصلاحات القانونية المصاحبة، من المهم أن يدرك كل فرد هذا التحوُّل وينخرط فيه. يُعد هذا الكتاب بمثابة دعوة مفتوحة للأساتذة من جميع التخصصات في مجتمع جامعة قطر وخارجها للمشاركة في هذه المناقشات التحويلية المهمة. يتاح هذا الكتاب بمكتبة جامعة قطر في صورة إلكترونية هنا:

<https://mylibrary.qu.edu.qa/record=b1756139>



ويمكن شراؤه من هنا:

<https://www.routledge.com/Digital-Currencies-and-Public-Law-History-Constitutionalism-and-the-Revolutionary-Nature-of-Money/Dahdal/p/book/9781032614564>



وقد حظي الكتاب بدعم مشروع التعاون الأكاديمي الصناعي AICC-05-0619-23007 من الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي (عضو بمؤسسة قطر) ومجلس البحوث العلمية والتقنية في تركيا (TÜBİTAK).

والمال ليس مجرد أوراق نقدية فحسب، بل هو شبكة من العلاقات. فالمال يربط ويُشكّل العلاقات بين الأفراد فيما بينهم، وبين الأفراد والدولة، وكذلك بين الدول بعضها البعض. كما يُمكن لاستخدام المال في الأعمال الخيرية أن يُشكّل كذلك العلاقات بين الأفراد ومعتقداتهم الدينية. ويستند هذا الكتاب إلى مصادر تاريخية ومطبوعات تتعلق بالتغييرات التي طرأت على العُملة والإصلاحات بغرض إثبات أن استحداث العُملة الرقمية (بجميع أشكالها) ينطوي على خطر زعزعة استقرار المجتمع بطرق شتى غير متوقعة.

ولقرون مضت، كان مصدر المال والسيطرة عليه محور اهتمام القادة السياسيين والغزاة منذ عصر الإسكندر الأكبر مروراً بالحضارة الرومانية والخلافة الإسلامية. وبرزت من هذه الأحداث التاريخية رؤى وأنماط أبانت عن الديناميكيات الدستورية المصاحبة للإصلاحات النقدية. وتُعد نظرية المعرفة المتجذرة في التاريخ السبيل الوحيد للإمسك بزمام هذه المناقشة المستفيضة. ولا يمكن للمنطق المجرد وحده فهم العواقب الكاملة للإصلاحات النقدية، وانطلاقاً من هذا الأساس التاريخي، يقترح الكتاب "مصفوفة مالية" لتفسير الإصلاحات المالية الرقمية من خلال إلقاء الضوء على الجهة المصدرة للمال ومن يسيطر عليه ومستوى السيطرة. ومن خلال هذا الإطار، يستطيع المنخرطون في المناقشات التي تدور حول العُملة الرقمية التصدي للرؤى السياسية والاجتماعية والفلسفية وحتى